الأمم المتحدة

A/C.5/52/SR.51

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

20 April 1998
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة
محضر موجز للجلسة الحادية والخمسين
المعقودة بالمقر، نيويورك،
يوم الجمعة، ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٨، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد شودري ..... (بنغلاديش)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع) (A/52/7/Add.10 و A/52/758)

١ - **السيد كونور** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): عرض تقرير الأمين العام عن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناط تركيزها (A/52/758)، فقال إن التقرير صدر بوصفه ورقة مفاهيمية وليس خطة عمل. والمقصود منه هو وضع الإطار المفاهيمي لمنهجية تؤدي إلى نتيجة تخطيطية محددة. وهو يعلن أفكارا وتقنيات لتخفيض التكاليف الإدارية ونقل الوفورات إلى حساب للتنمية مكرس لتعزيز الأنشطة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي. ومضى قائلا إن الوثيقة المعروضة على اللجنة تبين كيفية تحقيق عملية النقل تلك. وذلك الهدف هو أحد المكونات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام. وقد سعى إلى توفير موارد إضافية لبرامج في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتخفيض الموارد الموجهة أساسا للإدارة. وفي الواقع تعرض الورقة مفهوما للكيفية التي يمكن بها القيام بعملية النقل تلك على أساس طموح جدا.

٢ - واسترسل قائلا إن الأمين العام أعرب عن اعتقاده بأنه يمكن تخفيض الانفاق على الإدارة وبدرجة أقل على الإعلام عن طريق تحسين الإنتاجية وزيادة الفعالية. وقد أيدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التقنيات المقرر استخدامها ولكنها أعربت في نفس الوقت عن بعض المشاغل فيما يتعلق بالمنهجية. وإدارة الشؤون الإدارية تدرك أن بعض جوانب المنهجية المقترحة في الورقة المفاهيمية قد وضعت موضع الشك، وخاصة الطريقة التي جرى بها تعريف التكاليف البرنامجية وغير البرنامجية.

٣ - وواصل حديثه قائلا إنه يتعين، لذلك، أن يكون واضحا من البداية، أن الأفكار الواردة في الورقة المفاهيمية لا يقصد بها تجزئة مكونات هامة للمنظمة، أو وصم بعض التكاليف بأنها جوهرية أكثر من غيرها. فالمقصود هو التمييز بين مختلف أنواع الأنشطة. فعلى سبيل المثال، تعد إدارة الشؤون الإدارية برنامجا متميزا في إطار الخطة المتوسطة الأجل والميزانية العادية، ولكن نشاطها الرئيسي يتمثل في دعم ولايات وأنشطة برامج أخرى. وإدارة الشؤون الإدارية تدرك أن تصنيف الإعلام وخدمات المؤتمرات، واللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة على أنها تكاليف غير برنامجية يمكن أن يحيد بالمناقشة عن المسألة الرئيسية. ويمكن الدفاع عن فكرة وضع أسلوب تحليل بديل. والمسألة هي ربما مسألة مصطلحات.

٤ - واستدرك قائلا إن المراد بالتقرير عموما هو تحديد خيار بين الإبقاء على المستوى الحالي للنفقات الإدارية والإعلامية وزيادة مستوى الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي عالم يتسم بمحدودية الموارد، فإنه لا مفر من الاختيار.

٥ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناط تركيزها (A/52/7/Add.10)، فقال إن الجمعية العامة وافقت بالفعل على إنشاء حساب التنمية وتحويل ١٢,٧ مليون دولار إليه. وأوضح أن اللجنة الاستشارية لا تشكك في وجود حساب التنمية. وقد قررت الجمعية العامة أن يمول الحساب من التخفيضات المحتملة في تكاليف الإدارة والتكاليف العامة الأخرى. وقد ذكر الأمين العام أن تدابير الكفاءة ستطبق على التكاليف غير البرنامجية التي ينبغي أن تخفض من ٣٨ إلى ٢٥ في المائة من الميزانية العادية.

٦ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية طلبت تقريرا مفصلا يتضمن تعريفا للتكاليف غير البرنامجية ويبرر الادعاء بأنها تشكل حاليا ٣٨ في المائة من الميزانية العادية. وقد خلصت اللجنة، بعد دراستها للتقرير، أن الأمانة العامة لم تقدم تعريفا عمليا للتكاليف غير البرنامجية في ضوء ممارسات الأمم المتحدة وإجراءاتها الحالية في مجال التخطيط والبرمجة والميزنة. علاوة على ذلك، وحتى إذا افترض المرء صحة تعريف الأمانة العامة، فإنه ليس هناك ما يبرر الادعاء بأن تلك التكاليف تستأثر بـ ٣٨ في المائة من الميزانية العادية. فالميزانيات المستخدمة لحساب نسبة الـ ٣٨ في المائة ليست هي الميزانيات التي تستخدمها الجمعية العامة. وبالإضافة إلى

ذلك، فإن الأساس المستخدم لحساب نسبة الـ ٣٨ في المائة غير سليم فنيا. وكل افتراض تقريبا يتعلق بالعناصر المكونة لنسبة الـ ٣٨ في المائة هو افتراض اعتباطي.

٧ - وواصل حديثه قائلا إن معاملة تكاليف الإعلام وخدمات المؤتمرات مثال جيد على ذلك. فليس هناك على ما يبدو ما يبرر استنتاج أن التكاليف غير البرنامجية لخدمات المؤتمرات تشكل ٢٥ في المائة من المجموع. كما أنه ليس واضحا كيف أن تغييرا في سلوك الدول الأعضاء سوف يوفر ٢٢ مليون دولار. وحتى التأكيد الأساسي بأن التكاليف غير البرنامجية ينبغي ألا تتجاوز ٢٥ في المائة ليس له ما يبرره إذا اعتبر المرء ما تدعمه نسبة الـ ٢٥ في المائة تلك. وليس من الواضح كيف يمكن تحقيق وفورات بدون زيادة إضعاف قدرة المنظمة على الاضطلاع بدبلوماسية المؤتمرات. وبالفعل، فقد بدأت التخفيضات الأخيرة في الميزانية في التأثير بشكل ضار على نوعية العديد من خدمات المؤتمرات ومستواها. وستزداد الحالة تدهورا إذا أضيف إلى سياسة تقوم على نمو سلبي إسمي في الميزانية نظام مفروض من وفورات الكفاءة غير الواقعية. وفيما يتعلق بالإعلام، فإن الأمانة العامة بصدد توجيه إيحاءات متضاربة. إذ يرد في تقرير الأمين العام عن التكاليف غير البرنامجية أن مكتب الاتصالات وشؤون الإعلام كيان غير برنامجي بكامله، ولكن ذكر في تقرير آخر قدم إلى الجمعية العامة أن أنشطة الإعلام تشكل جزءا لا يتجزأ من البرامج الفنية للأمم المتحدة.

٨ - واسترسل قائلا إن الغموض الذي يشوب تدابير الكفاءة يجعل من المستحيل تحديد ما إذا يمكنها تحقيق أم لا تحقيق المستوى المتوقع من التمويل لحساب التنمية. واللجنة الاستشارية لا تعتقد أن المستوى المسقط الذي قدره ١٩٥ مليون دولار يمكن تحقيقه في الإطار الزمني المحدد في التقرير.

٩ - وواصل حديثه قائلا إن اللجنة الاستشارية، بعد أن استنتجت أن التقرير لا يوفر أساسا يمكن الانطلاق منه، أوصت بمسار عمل بديل. إذ ينبغي ألا يستند تمويل حساب التنمية إلى مجادلات نظرية حول ما إذا كانت التكاليف غير البرنامجية تشكل ٣٨ في المائة من الميزانية العادية أم لا، وما إذا كان يتعين تخفيض ذلك المستوى إلى ٢٥ في المائة. علاوة على ذلك، فإن وجود حساب التنمية ينبغي ألا يوفر مبررا لتخفيض موارد الميزانية العادية: فحساب التنمية ينبغي أن يمول بنقل موارد من أبواب أخرى من الميزانية البرنامجية إلى باب حساب التنمية.

١٠ - ويورد تقرير اللجنة الاستشارية بالتفصيل أفكار اللجنة حول الكيفية التي يمكن بها توجيه الوفورات إلى حساب التنمية: إذ ينبغي أن تخضع جميع أبواب الميزانية العادية، وليس فقط المجالات المشار إليها في تقرير الأمين العام، لنفس التدابير الصارمة المتعلقة بالكفاءة والإنتاجية. ومن ثم تصبح الميزانية البرنامجية المقترحة وما يتصل بها من تقارير الأداء أداة لبحث وتحديد المبالغ الواجب نقلها لحساب التنمية. والمقصود بالإجراء الذي توصي به اللجنة الاستشارية هو تأمين قيام حوار كامل وشفاف بين الدول الأعضاء والأمانة العامة بشأن ما يلزم من التدابير لتمويل حساب التنمية. وينبغي إبقاء الدول الأعضاء على علم تام بالآثار المترتبة على مخططات الأمانة العامة. فعلى سبيل المثال، تعتقد اللجنة الاستشارية أن تحويل ١٩٥ مليون دولار إلى حساب التنمية سيسفر عن ترك ما يصل إلى ١ ٠٠٠ وظيفة في حالة شغور. وليس من الواضح كيف يمكن للمنظمة أن تكفل الإنجاز الكامل للبرامج مع وجود ذلك العدد الكبير من الوظائف الشاغرة. وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة الاستشارية أن الوفورات الناجمة عن التغيرات في أسعار الصرف والتضخم لن تكون متاحة لنقلها إلى حساب التنمية.

١١ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية لا تعتقد أن من الممكن توفير ١٩٥ مليون دولار في المجالات المحددة وفي غضون الفترة الزمنية المتوخاة. كما أن من الأساسي تفادي اللجوء إلى إجراء يفرض بموجبه المدراء بالأمانة العامة تدابير لتخفيض الميزانية ثم يبلغون الجمعية العامة بالنتائج بعد حصولها. والتصرف بهذه الطريقة من شأنه أن يسفر عن انتقادات غير ضرورية وأن يولد الشك لدى بعض الوفود. وقد أقرت الجمعية العامة حساب التنمية ولكن سوف يتعين تحديد كمية الموارد المطلوب نقلها إليه على أساس ما يمكن تحقيقه دون المساس بقدرة المنظمة على أداء مهامها في المجالات المعنية.

١٢ - **السيد آتيانتو** (إندونيسيا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بأن تقرير الأمين العام لا يعطي صورة واضحة عن طبيعة الأنشطة الممولة من الميزانية العادية. فعلى سبيل المثال، ليس من الواضح لماذا جرى تصنيف بعض الهيئات الحكومية الدولية وبعض هيئات الخبراء على أنها تكاليف غير برنامجية. كما أن المجموعة تتفق مع اللجنة الاستشارية في تعليقها القائل إن هناك مشكلة خطيرة في منهجية حساب النسبة المئوية للتكاليف غير البرنامجية. وأخيرا، فإن المجموعة تحيط علما بتعليق اللجنة الاستشارية على الغموض الذي يشوب الافتراض بأن مكتب الاتصالات وشؤون الإعلام يشكل تكلفة غير برنامجية.

١٣ - ومضى قائلا إن المجموعة تعتقد أنه ينبغي عدم اتخاذ أي قرار بشأن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناط تركيزها إلى أن يقدم الأمين العام تقريرا مفصلا عن المسألة مثلما طلبت ذلك الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٢ باء. وينبغي أن يراعي ذلك التقرير، الذي سيقدم في أواخر آذار/ مارس تعليقات اللجنة الاستشارية.

١٤ - **السيد ثورن** (المملكة المتحدة): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة له أستونيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا بالإضافة إلى النرويج، فقال إن الاتحاد الأوروبي ما انفك يعلن عن دعمه لفكرة أمم متحدة كفأة بعدد أقل من الوثائق وبقدر أقل من الازدواجية في الجهود، وبدرجة أقل من التبذير وباستخدام أفضل للمهارات الكبيرة لموظفيها. ولكن الكفاءة لا تعني الرخص. والوفورات في التكاليف لا تعني بالضرورة تخفيضات في الميزانية.

١٥ - وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بتقرير الأمين العام، بالرغم من الحاجة إلى الإسهاب في بعض نقاطه، كما يؤيد التدابير الوارد تفصيلها في الفرع ثانيا ألف.

١٦ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية قد وضعت التمييز بين التكاليف البرنامجية وغير البرنامجية موضع الشك. وأضاف أن نقاشا من هذا القبيل غير ضروري. إذ ينبغي تحويل الموارد المحررة عن طريق تخفيض التكاليف غير المنتجة من خلال تدابير الكفاءة، بغض النظر عما إذا كانت تعتبر تكاليف برنامجية أو غير برنامجية، إلى حساب التنمية. ويتعين على مدراء البرامج أن يتحلوا بالمرونة وأن يتسموا بروح المبادرة في تنفيذ أساليب العمل الابتكارية والكفأة. وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي لا يفهم كيف يمكن التوفيق بين نهج من ذلك القبيل والموافقة المسبقة من جانب الجمعية العامة؛ وينبغي أن تبقى المسؤولية عن استحداث أساليب عمل جديدة ضمن اختصاصات الأمين العام.

١٧ - واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي النظر في جميع المقترحات المتصلة بالإجراءات الناظمة لاستخدام الأموال في حساب التنمية بعد حصول اللجنة على تقرير الأمين العام ذي الصلة بالموضوع، مثلما طلبت ذلك الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٢ باء.

١٨ - **السيد واتانابي** (اليابان): قال إن وفد بلده يؤيد تماما فكرة إعادة استثمار الوفورات في البرامج الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن في نهاية المطاف توسيع نطاق آليات إعادة الاستثمار لتشمل كامل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. ومع ذلك، ينبغي ألا تؤثر الجهود المبذولة لتحقيق وفورات على التنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء (الفقرة ٢٤).

١٩ - ومضى قائلا إن وفد بلده لا يستطيع تأييد مفهوم التكاليف غير البرنامجية أو طرائق تخفيض النفقات المستحدثة في تقرير الأمين العام (A/52/758)، ويتفق مع اللجنة الاستشارية على أنه يجب عدم تطبيق المفهوم في سياق ميزانية الأمم المتحدة (A/52/7/Add.10، الفقرة ٤). علاوة على ذلك، فإن معايير تحديد ما إذا كان بند معين من بنود الميزانية يمثل تكلفة برنامجية أو غير برنامجية اعتباطية للغاية. فليس هناك ما يبرر اعتبار

٢٥ في المائة من تكاليف خدمات المؤتمرات وجميع تكاليف الإعلام "غير برنامجية". وفيما يتعلق بخدمات المؤتمرات، فإنه يمكن ببساطة تحقيق وفورات بإعادة النظر في بنود الميزانية وببدء الاجتماعات في الوقت المحدد، بينما ينبغي اعتبار أنشطة الإعلام جزءا لا يتجزأ من البرنامج الفني الذي تضطلع به الأمم المتحدة، على النحو المذكور بالفقرة ٧ من تقرير اللجنة الاستشارية.

٢٠ - واسترسل قائلا إن اللجنة الاستشارية، باقتراحها إنشاء آلية لحساب التنمية (A/52/7/Add.10، الفقرة ١٦ والمرفق)، لم تراع بالكامل على ما يبدو المناقشات السابقة التي دارت بين الدول الأعضاء. وأوضح أن وفد بلده يؤيد إنشاء حساب للتنمية ولكن لديه تحفظات على تخصيص الوفورات على أساس تقارير الأداء وتنفيذ الميزانية.

٢١ - إذ ينبغي أولا من باب الانضباط المالي، السماح لكل مدير برنامج باستخدام جميع الموارد المخصصة لباب ما بدون أن يشعر أنه مرغم على بلوغ هدف محدد من الوفورات. وثانيا، إن عدم ضمان أن يكون لحساب التنمية مستوى معين من الموارد في أول السنة المالية يمكن أن يعرقل استخدامه. وينبغي أن تتفق الدول الأعضاء على تخصيص مبلغ لحساب التنمية لدى نظرها في مقترحات الميزانية. ثالثا، من الصعب التمييز في تقرير الأداء، بين الوفورات الناتجة عن تحسين الإنتاجية من ناحية والتخفيضات في الميزانية الناتجة عن تغييرات في تنفيذ البرامج، مثل التقليص أو التأجيل، من ناحية أخرى. وفي الحالة الأخيرة، قد لا تكون التحويلات الآلية إلى حساب التنمية مناسبة.

٢٢ - واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي عدم تخصيص أية وفورات تتراكم في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ لحساب التنمية بل ينبغي إعادتها إلى الدول الأعضاء، إلى جانب الفوائض الناجمة عن تقلبات أسعار العملة والتضخم (إعادة تقدير التكاليف).

٢٣ - **السيد أوداغا جالومايو** (أوغندا): أعرب عن تأييد وفد بلده التام للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن تقرير الأمين العام عن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناط تركيزها (A/52/758) مربك ومتناقض. فعبارة "غير البرنامجية" تنطبق على ما يبدو على الصناديق والبرامج أكثر مما تنطبق على الأمم المتحدة ذاتها. وليس من الواضح لماذا يتوقع أن يعاد توزيع موارد مكتب الاتصالات وشؤون الإعلام، الذي سبق أن أكد الأمين العام دوره الجوهري. وأضاف أن وفد بلده يتفق أيضا مع اللجنة الاستشارية (A/52/7/Add.10، الفقرة ٦) على أنه لا يوجد مبرر فني للتأكيد، الذي قد تكون له انعكاسات ضارة، بأن ٢٥ في المائة من خدمات المؤتمرات تكرس لكيانات غير برنامجية.

٢٤ - وواصل حديثه قائلا إن وفد بلده يؤيد تدابير الكفاءة الحقيقية الرامية إلى تحقيق وفورات، ولكنه ما انفك يؤكد، مثل اللجنة الاستشارية (A/52/7/Add.10، الفقرة ١٥) أن الوفورات ينبغي ألا تضعف أبدا قدرة المنظمة على تقديم الخدمات والأنشطة الصادر بها تكليف. واستدرك قائلا إن مستوى الخدمات ونوعيتها، بما في ذلك الترجمة التحريرية، والنشرات الصحفية، ونظافة المبنى، قد تدهور على ما يبدو نتيجة لتدابير الكفاءة. وليس من المفاجئ أن الافتقار إلى الموظفين الصحفيين الذين أُلِفوا العبارات الفنية التي تستخدمها اللجنة الخامسة قد ذكر كسبب لتدهور نوعية النشرات الصحفية.

٢٥ - ومضى قائلا إن وفد بلده يعترض على الإيحاء بأن التخفيض في دورية ومدة الاجتماعات الحكومية الدولية المعقودة في المجالات الإدارية والمالية سوف يسفر عن وفورات تقدر بـ ٢٢ مليون دولار خلال فترتي السنتين القادمتين ويستاء من ذلك الإيحاء. فالمنظمة ملك للدول الأعضاء التي تدرك تماما التزاماتها وواجباتها. علاوة على ذلك، فإن وفد بلده يشكك، على غرار اللجنة الاستشارية، في صحة رقم الـ ٢٢ مليون دولار.

٢٦ - وأردف قائلا إنه يتطلع إلى التقرير المفصل الذي سيقدمه الأمين العام عن الموضوع. وأضاف أنه يؤيد عموما مقترحات اللجنة الاستشارية المتعلقة بنقل الوفورات لحساب التنمية ولكن ما زال يساوره القلق حول مسألة الاستدامة. واختتم حديثه قائلا إن الأمين العام قد يود التفكير في مقترحات اللجنة الاستشارية.

٢٧ - **السيد هيريرا** (المكسيك): قال إن وفد بلده ما انفك يؤيد مفهوم حساب التنمية وقد شارك على نحو نشط في صياغة الفقرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء التي يطلب فيها في جملة أمور إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مفصلا عن طرائق التنفيذ، والمقاصد المحددة ومعايير الأداء ذات الصلة باستخدام الموارد المعنية. ومع ذلك فإنه يتفق مع اللجنة الاستشارية على أنه لا يمكن بلوغ هدف تحقيق ١٩٥ مليون دولار من الوفورات (A/52/7/Add.10، الفقرة ٨). واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي النظر إلى التقريرين المعروضين على اللجنة على أنهما يشكلان خطوة أولى مفيدة، في انتظار تقديم التقرير المطلوب في القرار ١٢/٥٢ باء.

٢٨ - **السيدة شيراوس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها ما زال يؤيد العمل على تحقيق المزيد من التخفيضات في تكاليف الإدارة والتكاليف العامة الأخرى للمنظمة وتخصيص تلك الوفورات لحساب يمول مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية العالية. ورحبت بتقرير الأمين العام بوصفه أساسا لمناقشة الكيفية التي يمكن بها تخفيض ما يسمى بالتكاليف غير البرنامجية. وأردفت قائلة إنه لا شك أن هدف الوفورات المراد تحقيقها الذي رسمه الأمين العام يمكن بلوغه بدون أن يؤثر ذلك على تنفيذ برامج المنظمة ذات الأولوية، كما بينت ذلك الوفورات الكبيرة التي تحققت بالفعل في مجال الوثائق. ومضت قائلة إن وفد بلدها يعتقد أن اللجنة الخامسة ذاتها يمكنها أن تساعد على زيادة الكفاءة بإعادة النظر في أساليب عملها. وهو يتفق أيضا مع الأمين العام على أن تبسيط القواعد وإجراءات العمل والحد من مجموعة عمليات الموافقة البيروقراطية يمكن أن يعززا الكفاءة.

٢٩ - واسترسلت قائلة إن المقترحات البديلة التي قدمتها اللجنة الاستشارية في ذلك السياق مخيبة للآمال إلى حد ما، خاصة في معالجتها لمسألة "التكاليف غير البرنامجية". وأضافت أن وفد بلدها سيقدر تقديم توضيحات في ذلك الصدد. بيد أنها أعربت عن تأييدها الكامل لمقترحات اللجنة الاستشارية المتعلقة بحساب التنمية. وفي هذا الصدد، قالت إن وفد بلدها ينتظر باهتمام كبير تقرير الأمين العام، الذي يعد شرطا مسبقا لأي مناقشة متعمقة لهذا الموضوع.

٣٠ - **السيد مكتفي** (الجزائر): أعرب عن تأييد وفد بلده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن وفد بلده يؤيد مبدأ إنشاء حساب للتنمية. بيد أن تقرير الأمين العام (A/52/758) ترك الكثير من التساؤلات بدون جواب، وخاصة فيما يتعلق بتعريف التكاليف البرنامجية وغير البرنامجية. وأضاف أن التقرير مربك وغير دقيق، وليس هناك أي مبرر للمقترحات الواردة فيه. كما أنه لا يحلل مهام ونفقات مختلف الإدارات والمكاتب.

٣١ - وواصل حديثه قائلا إن النهج الذي تقترحه اللجنة الاستشارية أكثر عملية وواقعية على ما يبدو، رغم أن إمكانية البقاء والاستمرار على الأمد الطويل بالنسبة للوفورات المتوقعة صعبة. وأوضح أن وفد بلده يخشى أن تستخدم المبادرة كمبرر لإجراء المزيد من التخفيضات في المستوى العام للميزانية البرنامجية، مما يؤدي إلى إلغاء مئات الوظائف. وإذا كان ذلك هو الهدف الخفي، فإن وفد بلده لا يمكنه تأييده. ولذلك فإنه يتطلع إلى الحصول على المزيد من المعلومات المحددة عن تشغيل حساب التنمية في التقرير القادم للأمين العام.

٣٢ - **السيدة بولس** (نيوزيلندا): أعربت عن دعم وفد بلدها القوي المتواصل للجهود التي يبذلها الأمين العام لإصلاح المنظمة، وخاصة تشديده على زيادة الكفاءة، ومعالجة الاحتياجات الإنمائية في العالم، والحد من تكاليف الإدارة والتكاليف العامة. وأضافت أن وفد بلدها يتفهم مشاغل اللجنة الاستشارية المتعلقة بالأساليب المقترحة لتحقيق تلك الأهداف، ولكنها تعتقد أنه يتعين على الجمعية العامة أن تضع نصب عينيها هدفين هامين جدا للعملية: زيادة الكفاءة التي تعني، أكثر من التخفيضات في الميزانية وتخفيض عدد الموظفين، استعمال تقنيات

إدارة أكثر كفاءة؛ وتأمين استدامة حساب الدعم بعد عملية الحقن الأولى بمبلغ ١٢ مليون دولار. وأردفت قائلة إن وفد بلدها يؤيد المقترح الداعي إلى النظر في التقرير عن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناط تركيزها في ضوء التقرير المقبل عن حساب التنمية، الذي تأمل أن يؤدي إلى زيادة بلورة الأفكار.

٣٣ - **السيد أهونو** (كوت ديفوار): قال إن تقرير الأمين العام (A/52/758) منظم بطريقة جيدة ولكنه نظري للغاية ولا يتناول بعض المسائل الأساسية. فعلى سبيل المثال لم يذكر في الفقرتين ٢٠ و ٢١ مقدار الأموال التي سوف توفر عن طريق تفويض السلطة وتبسيط الإجراءات والعمليات، وخاصة بالنظر إلى أن من المفروض أن مشاكل الازدواجية والتكرار قد عولجت خلال عملية إعادة تشكيل الأمانة العامة. وكان ينبغي أن يتضمن التقرير تقديرات ومواعيد أخيرة واضحة كما أن الجدولين ١ و ٢ غير مجديين في ذلك الصدد. وأضاف أن اللجنة الاستشارية قد أصابت بإشارتها في تقريرها إلى أن الرغبة في زيادة الكفاءة والإنتاجية ينبغي أن يصحبها أساس عملي لتنفيذ التدابير الموجهة لذلك الغرض. ولم تأخذ الأمانة العامة في الاعتبار على ما يبدو، أن الوفورات المحققة في فترة السنتين الحالية قد لا تكون متاحة لنقلها إلى فترة السنتين القادمة لأن الدول الأعضاء، عندما تبلغ بالتكاليف الفعلية للبرامج، قد تخفض الميزانية وفقا لذلك.

٣٤ - **السيد ساها** (الهند): قال إن وفد بلده يؤيد ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ويحيط علما ببياني وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والمملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن أمله في ألا تكون التقارير المقبلة عن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناط تركيزها واضحة وتحليلية فحسب بل أيضا سليمة فنيا.

٣٥ - **السيد هانسون** (كندا): قال إن وفد بلده يرحب بنقل الوفورات إلى التنمية، ولكنه يتفق مع المتحدثين الذين شددوا على الحاجة إلى أن تنظر اللجنة في التقرير الوشيك عن حساب التنمية. وأضاف أنه لا فائدة من المناقشات النظرية حول التمييز بين التكاليف البرنامجية وغير البرنامجية، بل من الأفضل أن تخصص الأموال التي تنفق على خدمات المؤتمرات المقدمة لمثل هذه المناقشات للتنمية.

٣٦ - **السيد كونور** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إنه قطع شوط كبير في إعداد التقرير عن حساب التنمية. وأردف قائلا إن من الواضح أنه لم يحظ لا تقرير الأمين العام ولا تقرير اللجنة الاستشارية بالتأييد العام في اللجنة، ولكن ما نتج عن ذلك من حوار قد أرسى أساسا جيدا للتعاون البناء.

تنظيم الأعمال

٣٧ - **الرئيس**: أعرب عن بالغ أسفه لأن المشاورات غير الرسمية حول البند ١١٨ من جدول الأعمال (وحدة التفتيش المشتركة) قد أسقطت من برنامج عمل اللجنة للأسبوع القادم وذلك بناء على طلب بعض الوفود، ولأن الوفود اكتفت في المشاورات غير الرسمية السابقة، بتكرار البيانات التي أدلي بها في الجزء الرئيسي من الدورة. وأضاف أن اللجنة قد أضاعت بالفعل ٥٣ ساعة من خدمات المؤتمرات بتكلفة تقارب ٠٠٠ ١٧٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وأنه غير مستعد لبرمجة مشاورات غير رسمية أخرى ما لم تكن الوفود على استعداد للمشاركة مشاركة جوهرية في المناقشة بهدف إحراز تقدم حقيقي نحو اتخاذ قرار. وذكّر الوفود بأنه يتعين على اللجنة أن تتبع نفس مبادئ الفعالية والكفاءة التي تنادي بها للمنظمة ككل.

٣٨ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): أشار إلى أن وفد بلده طلب إدراج البند ١١٩ من جدول الأعمال (خطة المؤتمرات) في برنامج عمل اللجنة في الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

٣٩ - **الرئيس**: قال إنه سيعمل على تأمين إدراج ذلك البند من بنود جدول الأعمال في برنامج العمل.

٤٠ - **السيد مكتفي** (الجزائر): قال إن وفد بلده يشعر بقلق بالغ إزاء حذف البند ١١٨ من جدول الأعمال من برنامج عمل اللجنة وأنه مندهش لأن بعض الوفود تواصل تكرار نفس المقترحات، معتمدة موقفا بعيدا عن أن يكون بناء.

٤١ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): قالت إنها تؤيد الطلب الذي تقدم به ممثل الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بإدراج البند ١١٩ من جدول الأعمال (خطة المؤتمرات) في برنامج عمل اللجنة. وتساءلت أيضا عن الموعد الذي سيخاطب فيه الأمين العام المساعد لخدمات المؤتمرات اللجنة فيما يتعلق بتاريخ إصدار التقرير عن تحسين مستوى غرف الاجتماعات ومقصورات الترجمة الفورية.

٤٢ - **الرئيس**: قال إنه يشاطر ممثلة كوبا شعورها بالإحباط لأن اللجنة رغم طلباتها المتكررة لم تحصل على معلومات جوهرية فيما يتعلق بحالة إعداد ذلك التقرير.

٤٣ - **السيدة عاشوري** (تونس): قالت إن وفد بلدها يشاطر ممثل الجزائر شعوره بخيبة الأمل لحذف البند ١١٨ من جدول الأعمال من برنامج العمل. وأضافت أن ترشيد أساليب عمل اللجنة تتطلب أن ينظر في بنود جدول الأعمال جميعها بطريقة مسؤولة وأن توضع على قدم المساواة. ومع أن الاختلافات في الرأي أمر عادي، فإن استخدام أساليب التأخير ورفض الدخول في مناقشات يقوض مصداقية كل من اللجنة والهيئات التي تعرض تقاريرها عليها. وحثت جميع الوفود على التحلي بروح بناءة والامتناع عن تعطيل عمل اللجنة وعمل مكتبها.

٤٤ - **السيد آتيانتو** (إندونيسيا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن الآراء التي أعربت عنها الجمهورية العربية السورية وكوبا تعكس تماما آراء المجموعة.

٤٥ - **السيد سيال** (باكستان): قال إن من الأفضل بحث مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير مكتب المراقبة الداخلية بشأن مراجعة الحسابات المتعلقة بالاستعانة بالخبراء الاستشاريين في عام ١٩٩٦ (A/52/814)، المقرر النظر فيها في إطار البند ١٥٣ من جدول الأعمال، بالاقتران مع المبادئ التوجيهية الشاملة في مجال السياسة الناظمة لاستخدام الخبراء الاستشاريين التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٥١. وسأل عن حالة إعداد تلك الوثيقة.

٤٦ - **الرئيس**: قال إنه سيستفسر عن المسألة ويبلغ اللجنة في جلسة لاحقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.